الهاربون من سيدي بوزيد

فاروق يوسف
كاتب عراقي

قبل عشر سنوات أضرم شاب تونسي اسمه محمد البوعزيزي النار في جسده احتجاجا على الأوضاع المعيشية في بلده. حدث ذلك في بلدة مهمشة اسمها سيدي بوزيد.

بعد تلك الحادثة، تونس لم تعد تونس. كانت فاصلة بين زمنين.

حينها بدأت ثورة الياسمين التي كانت اللحظة التي انبعث منها "الربيع العربي". كان الوقت حينها شتاء في تونس ولكن المجاز "الياسمين" أوحى بمجاز آخر وهو "الربيع" أو هكذا نفهم بحسن نية واستبسال عاطفي.

ولكن بعد عشر سنوات تبدو الأشياء كما لو أنها قد مشت في الطريق الخطأ. فلا الياسمين فاح بعطره ولا الربيع أطل بنضارة شبابه. وكأن الزمنين اللذين وقف البوعزيزي شاهدا بينهما هما زمن الإهمال وزمن الفوضى.

صارت الجملة الأكثر تداولا بين التونسيين هي "لقد فشلت الثورة".

قبلها كانت هناك ثقة وكان هناك أمل ولم تكن كلمة الفشل تمر على لسان أحد. اليوم بعد كل ما شهدته تونس من انهيارات عبر السنوات العشر الماضية بات كل شيء واضحا. لم تخسر تونس زمنا عزيزا فحسب بل وخسرت أيضا اقتصادها وضُربت كل مصادر الرزق فيها وانتشرت البطالة بين شبابها وتصاعدت الأرقام التي تشير إلى الفقر والبؤس والتعاسة.

التونسي اليوم واحد من أكثر سكان الكرة الأرضية تعاسة.

عشر سنوات من التحول كانت مقياسا لانحدار وانحطاط الحياة السياسية وفساد الأحزاب وخلو جعبة الزعماء من أي مشروع اقتصادي وطني يمكنه أن يعيد لتونس كرامتها المرتبطة بتمكينها من إدارة ثرواتها البشرية والمادية.

خرجت قوى الظلام والتخلف من أوكارها تحت الأرض لتغدر بتاريخ عظيم من التحضر والتمدن وسمو الأفكار والسلوكيات ورفعة وإنسانية وعدالة القوانين التي كان التونسيون ينعمون بها وصارت جزءا من حياتهم اليومية.

فجأة وجد التونسيون أنفسهم في مواجهة حشود من المرضى الذين اتخذوا من "ثورة الياسمين" مركبا للوصول إلى السلطة. كانت السلطة غنيمتهم فصاروا يقودون إما مباشرة وإما مشاركة ولقد وجدت بعض الأطياف في الفوضى مناسبة لخيانة حقيقة الثورة.

لقد نسيت أهداف الثورة ولم يعد أحد يتحدث عن الحرية والكرامة واكتفى الكثيرون بما يمكن إنجازه على مستوى الحياة المعيشية، غير أن الأساليب والوسائل التي اتبعها القابضون على السلطة من أجل ذلك كانت كلها ترقيعية.

لا مجال هنا لإنكار حقيقة أن حركة النهضة قامت بلعب دور خطير، كان الهدف منه نسف أهداف الثورة التي هي أهداف إنسانية والتعامل مع الثورة باعتبارها واقعة تحولت تونس من خلالها إلى الإسلام كما لو أن تونس كانت قبل استيلاء حركة النهضة على الحكم بلدا كافرا.

كانت الثورة بطموحات وآمال مَن قاموا بها في مكان، فيما كانت حركة النهضة ومعها الأحزاب والكتل السياسية الأخرى تقود الحياة السياسية إلى الخواء وتنزلق بالحياة الاقتصادية إلى الدمار.

كان يمكن أن تقوم حرب بين تونس العاصمة والجهات وبالأخص المدن المهمشة لو أن تلك الجهات كانت تملك سلاحا. فشبابها العاطلون عن العمل وقد وصلوا إلى لحظة الاعتراف بفشل ثورتهم لم يعد أمامهم سوى أن يقاتلوا دفاعا عن قيمهم المدنية التي تم تدميرها من قبل جماعات الإسلام السياسي.

مر الزمن سريعا. ها هي سيدي بوزيد تعلن عن احتفائها بالعشرية الأولى من ثورة الياسمين. حدث وطني ينبغي أن تكون تونس كلها مستعدة فيه للذهاب إلى سيدي بوزيد لتقديم الشكر. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

الرئيس قيس سعيد اعتذر لانشغاله بأمور القصر. الاتحاد التونسي للشغل اختفى بطريقة غامضة، أما رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب فإنهما لم يعيرا الأمر اهتماما.

كان هناك هروب جماعي من مواجهة سيدي بوزيد.

لم يكن أحد مستعدا لمواجهة الشعارات التي رفعت. لم يكن في إمكان أحد أن يخبر التونسيين كيف صارت أحوالهم المعيشية أسوأ مما كانت قبلها. لا قيس سعيد ولا راشد الغنوشي ولا هشام المشيشي. فالثلاثة طارئون على الثورة غير أنهم صاروا حكاما بسببها. فهل انتموا إليها عبر السنوات العشر الماضية؟

ما نتج عن سياستهم يؤكد أنهم ليسوا على صلة بأهداف الثورة. لم يكن أحد منهم يعلم أن الشعب الذي ضربه الفقر كان يفكر بالحرية والكرامة قبل أن تصيبه أوضاعه المعيشية المنهارة في مقتل.

لقد أخطأت تونس أكثر من مرة في التعامل مع الديمقراطية. لذلك اختارت أشخاصا للحكم لا يصلحون له وليست لهم صلة بالشعب ولا بالثورة. فهل نلومهم على هروبهم الجماعي من مواجهة سيدي بوزيد التي لم يتعرفوا على ألمها؟

ذلك درس لتونس وشعبها.

في ضياع الأحزاب العربية الراديكالية والأيديولوجية

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

منذ زمن بعيد لم يعد للأحزاب في البلدان العربية أي صوت، ولم تعد ذات فاعلية، بل إنها باتت تفتقد لأي حامل اجتماعي، أو جماهيري، لها، بعد أن أضحت مجرد ديكور في الحياة السياسية العربية؛ بالرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وبرغم أن هذه الأحزاب لم تحقق أيا من الأهداف أو الطموحات التي تأسست من أجلها. فأين ذهبت هذه الأحزاب (اليسارية والقومية والإسلامية) يا ترى؟ ولماذا اختفت؟ هل أفل دورها؟ أم فات الزمان عليها؟

في الواقع فإن هذه التساؤلات تستمد مشروعيتها، وإلحاحيتها، من غياب السياسة على صعيدي السلطات والمجتمعات، في آن معا، بما هي فعل تواصل وتفاعل وتداول وتوليد، وباعتبارها ظاهرة تعبر عن العمران البشري، وتدل عليه.

معلوم أن غالبية الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، في البلدان العربية، كانت قد برزت في أربعينات وخمسينات القرن الماضي، وهي فترة انتقالية، عرفت نوعا من الفراغ السياسي، بحكم الانتقال من حقبة الاستعمار إلى حقبة تأسيس الدولة الوطنية.

وقد ازدهرت هذه الأحزاب في الستينات والسبعينات، بفضل حاملها الاجتماعي المتمثل بنخب الفئات الوسطى، التي كانت تتمتع بقسط وافر من التعليم والثقافة والمستوى المادي، إلى جانب الطموح في الارتقاء على المستويين السياسي والاجتماعي.

وكانت هذه الفئات انتعشت بفضل مشاريع التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وبفضل ازدهار النشاط الثقافي والفني، في تلك العقود؛ التي أعقبت حقبة الاستقلال.

أيضا، فقد قامت التجربة الحزبية العربية أساسا في المدن، أي بين النخب المدينية، بحيث أنها حكمت منذ البداية بتغرّبها عن المجتمعات التي تعمل بين ظهرانيها، وهي مجتمعات ريفية، وأمية، على الأغلب، لاسيما مع تريّف المدينة العربية (بدل تمدين الريف) في واقع فيه نمو من دون تنمية، وتحديث من دون حداثة.

لكن التحولات الحاصلة في معظم البلدان العربية منذ ثمانينات القرن الماضي، أدت إلى انحسار دور الفئات الوسطى، وبالتالي أفول دور الأحزاب التي كانت تعبر عنها، أولا، بسبب التحولات الداخلية والتحديات الخارجية، التي أجهضت عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي عززت من الاستقطاب الطبقي، من دون تبلور طبقي حقيقي أو ناضج في المجتمعات العربية، على حساب الفئات الوسطى في البلدان التي انتهجت الليبرالية الاقتصادية، أو البلدان التي أمسكت فيها السلطة بتلابيب الأنشطة الاقتصادية.

الأحزاب العربية لم تنجح لا في إحداث الثورة ولا في الحفاظ على الأولويات التي طرحها الفكر النهضوي العربي بل شهدنا انتكاسة للقضايا والشعارات الكبرى مثل الوحدة والحرية والاشتراكية

وثانيا، بسبب هشاشة بنى الدولة الوطنية، التي لم تبن كدولة مواطنين، أي على أساس الشرعية التمثيلية، والقواعد القانونية والمؤسسية، ما أدى إلى تغوّل مظاهر السلطة على سلطة الدولة.

وثالثا، فقد نتج عن العاملين الأول والثاني ضعف نمو المجال العام، وتعثر عمليات الاندماج الاجتماعي (التي هي مقدمة ضرورية لظهور المجتمع المدني)، وبالتالي ترسخ العصبيات والانتماءات القبلية والإثنية والطائفية والمذهبية.

رابعا، بديهي أن تعثر مسار الحداثة والمواطنة والدولة في البلدان العربية، والقيود على الحريات والحياة الديمقراطية والمشاركة السياسية، والتوتر في المجال الهوياتي (بين الانتماءات القديمة والحديثة) كما بين الهوية الوطنية والقومية، أسهمت كلها بتأخر، بل وبتشوّه، الحياة الحزبية في البلدان العربية.

من جهة أخرى، فإن المشروع السياسي التاريخي، الذي حملته تلك الأحزاب والتيارات (القومية واليسارية والوطنية)، كان ينتمي إلى المشروعات الثورية والأيديولوجيات المطلقة والشاملة، والقضايا الكبرى، أي قضايا الوحدة وتحرير فلسطين وبناء الاشتراكية.

وفي ذلك، فإن أطروحات أو ادعاءات هذه الأحزاب كانت قطعت مع مشاريع عصر النهضة (في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين)، وكانت تتوخى حرق المراحل، بنقل النخب العربية من الاشتغال بقضايا النهضة والحداثة، والمتمثلة في النهوض بالتعليم والاقتصاد وعمران البلاد، وإشاعة التنوير وتحرير المرأة ورفع مستوى المعيشة والصحة، وبناء دولة المؤسسات والقانون، والتحرر من الاستعمار (وهي قضايا النصف الأول من القرن العشرين)، إلى الانشغال بالقضايا الكبرى مباشرة، وعن طريق الثورة.

بالنتيجة فإن تلك الأحزاب، كما هو معروف، لم تنجح لا في إحداث الثورة (بمعنى الكلمة)، ولا في الحفاظ على الأولويات التي طرحها الفكر النهضوي العربي، بل إننا في ظل كل ذلك شهدنا انتكاسة للقضايا والشعارات الكبرى مثل الوحدة والحرية والاشتراكية وتحرير فلسطين.. الخ.

فالوحدة العربية، مثلا، باتت أبعد منالا بعد أن تحولت اتفاقيات "سايكس – بيكو" من مجرد تجزئة على الورق، إلى حدود وحواجز ومتاريس على الأرض، تفصل بين مواطني البلدان العربية من النواحي السياسية، وأيضا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مجالات الهوية، وحتى أن الحلم بمجرد إيجاد نظام تعليم مشترك أو قيام سوق عربية مشتركة بات ترفا يفوق الاحتمال.

أما الاشتراكية فتحولت إلى وصفة للجمود والركود الاقتصادي، وإلى مجرد شعارات خالية من المضمون، كما تحول القطاع العام إلى مصدر من مصادر الإثراء غير المشروع والفساد وأداة للسيطرة. وبدوره فإن شعار التحرير والصراع العربي – الإسرائيلي غدا مصدرا للخلافات العربية، ولتعميق الهيمنة على المجتمع، كما لحجب واقع التدهور الاقتصادي، وتغييب الديمقراطية.

فوق كل ما تقدم، فقد بات يمكن القول بأن الأحداث بينت إخفاق مقولة الدور التاريخي (الثوري أو الانقلابي) للحزب، وتآكل مفهوم الحزب/ الطليعة الذي يفترض نفسه وكيلا عن الشعب ووصيا عليه، ونهاية العقلية الثورية التي تحرق المراحل.

مزاعم ترامب باتت وراء الأميركيين

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

خاطب الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، الأميركيين داعياً إلى الوحدة و"الشفاء" من العصاب الذي رافق العملية الانتخابية. وكما أشار فريقه الانتقالي في بيان صحافي سابق، أكد بايدن في حديثه إلى الشعب الأميركي على ضرورة "طي الصفحة" مُذكراً بأن السياسيين في الولايات المتحدة "لا يأخذون السلطة على هواهم، وإنما الشعب هو الذي يمنحها لهم".

بيان الفريق الانتقالي للرئيس الديمقراطي قال إن أمامهم عملاً عاجلا سيكون أكثره إلحاحاً "السيطرة على وباء كوفيد – 19 وتطعيم الشعب الأميركي ضد هذا الفايروس، مع تقديم المساعدة الاقتصادية الفورية للأميركيين الذين أضرت بهم الجائحة التي آذت الاقتصاد". وقد نوّه الفريق الانتقالي إلى ضرورة العمل لإعادة بناء الاقتصاد ليصبح أفضل من أيّ وقت مضى.

كذلك لم يفت فريق بايدن الانتقالي، القول إن معركتهم كانت "من أجل روح الولايات المتحدة التي سادت وانتصرت" مؤكدين على أن نزاهة الانتخابات في الولايات المتحدة لا زالت على حالها.

وكان المجمع الانتخابي الأميركي قد أعلن رسمياً، أن المرشح الديمقراطي بايدن، حقق فوزاً سهلاً، بحصوله على 306 أصوات في المجمع مقابل 232 لدونالد ترامب، الذي لم يعد أمامه أية وسيلة لتغيير الحصيلة الإجمالية أو عرقلة النتائج، ما خلا مناورة أخيرة لإقناع الكونغرس بعدم المصادقة على نتائج فرز الأصوات، يوم 6 يناير المقبل، وهذا أمر مستبعد تماماً، بعد حسم المجمع الانتخابي النتيجة وتأكيده على الفارق الكبير بين الفائز والخاسر.

وقد بات من شبه المؤكد أن الجمهوريين لن يستطيعوا إحباط تسلم بايدن منصبه الرئاسي يوم 20 يناير. فالديمقراطيون يسيطرون على مجلس النواب، ثم إن العديد من أعضائه الجمهوريين، قد اعترفوا بفوز بايدن. بل إن الانهيار في جبهة الحزب الجمهوري، على صعيد مساندة ترامب، يتوالى، إذ تخلت عنه صحيفة "وول ستريت جورنال" المؤيدة له بشدة ويعوّل عليها، وكتبت أن زمنه قد ولّى!

وأغلب الظن، أن الأمر لن يقتصر على فشل ترامب في تحويل الدفة لصالحه، على الرغم من الفارق الكبير لصالح بايدن، بل سيواجه نتائج عناده، حتى على مستوى الحزب الجمهوري. فقد أحدث شرخاً في البنية الديمقراطية الأميركية، وبسبب طموحاته ونرجسيته، شكك بطريقة غير مسبوقة في النظام الانتخابي وفي مصداقية الإدارة والعملية الانتخابية. وواجهته عناصر الحزب الجمهوري نفسه، ورفض المُشرّعون في ولايات أميركية طلباته، وكتبت الصحيفة السابقة أن طعون ترامب القانونية "استكملت مسارها، ولم يعد أمامه هو وأعضاء الحزب الجمهوري إلا مساعدة البلاد وأنفسهم من خلال الاعتراف بالنتيجة والمضي قدماً".

على الرغم من ذلك، واصل ترامب حملته الضارية لتحويل هزيمته الكبيرة إلى نصر أكبر، حتى بعد إعلانه أنه سيترك البيت الأبيض عندما يصوّت المجمع الانتخابي لصالح بايدن، وبعد أن فشلت الدعاوى القضائية التي رفعها للطعن في عملية فرز الأصوات، وتثبيت مزاعم التزوير.

لقد حاول ترامب الاستفادة من نظام انتخابي معقد، يعود تاريخه إلى ثمانينات القرن الثامن عشر، يكرس إجراءات فوز المرشح في الانتخابات الرئاسية، ليس من خلال حصوله على أغلبية الأصوات الشعبية وإنما من خلال فوزه بالعدد الأكبر من أصوات المجمع الانتخابي، وهذا تدبير ناشئ عن الاقتصاد الرأسمالي، الذي يخصص عدداً مدروساً من الأصوات الانتخابية لكل ولاية من الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا، حسب وزنها الاقتصادي ودخلها الإجمالي العام، تاريخياً، مع عدد سكانها.

وكانت خاتمة الضربات التي تلقاها ترامب، ولم يكن يتوقعها، تنحي النائب العام الأميركي وليام بار، بعد تأكيد المجمع الانتخابي على فوز بايدن بفارق كبير. وكان بار، الموالي في الأصل لترامب، قد رفض التماشي مع مزاعمه الخاطئة، والإدعاء بأن انتخابات نوفمبر الماضي قد شابها التزوير، وأعلن مبكراً أنه سيغادر موقعه، قبل شهر من أداء بايدن اليمين الدستورية. ويتولى نائب المدعي العام جيف روزين منصب النائب العام بالنيابة بعد رحيل بار.

وكانت مشكلة ترامب مع المدعي العام، تصريح الأخير، بأن تحقيق وزارة العدل الأميركية، لم يجد أي علامة على وجود تزوير كبير في الانتخابات. وكان ذلك التصريح يتعارض مع مزاعم ترامب الذي وصف موقف النائب العام بأنه "خيبة أمل كبرى".

ويبدو أن ترامب كان يراهن على مجموعة من القانونيين الموالين لتضليل الرأي العام وتضليل العدالة. لكن الذي حدث أن المحكمة العليا الأميركية، رغم أنها ذات غالبية جمهورية، ومن ضمنها ثلاثة قضاة عينهم ترامب نفسه، رفضت مجرد النظر في طعن قدمته سلطات ولاية تكساس، وطعن آخر قدمه جمهوريون شديدو الولاء لترامب، بهدف إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية في عدد من الولايات.

الآن، أصبحت إشكالية ترامب ورفضه قبول نتائج الانتخابات، وراء الأميركيين جميعاً، وبات التحدي الأول، هو جائحة كورونا. لكن، ما حدث منذ الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الماضي أوقعهم في مأزق سياسي يطال النظام الانتخابي.

على الرغم من تكاثر الأمثلة على إسهام الأميركيين من كل الأعراق في المنجزات الأميركية الحضارية والعلمية، ومن بينها إنجازات التوصل إلى لقاح لكوفيد – 19، إلا أن النزعات العنصرية تتنامى موصولة بإحباطات اقتصادية، حاول ترامب معالجتها بالصدمات والصراعات ومحاولات الاستحواذ على علاقات خضوع مع دول أخرى، والحط من قيمة التعاون والاحترام المتبادل ولو في حده الأدنى.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk